سلاح الاستجوابات تحت القبة

obeikan.com

طوال تاريخه الممتد منذ أكثر من ١٥٠ عامًا، زخرت ذاكرة البرلمان المصرى بـ«سجالات ومشاكسات» شكَّلت مسيرة أحد أقدم المؤسسات التشريعية فى الوطن العربي، ضمن سلسلة طويلة من المواقف والمعارك والمشادات التى كانت أساسًا للتفاعل داخل أروقة «النواب» منذ نشأته، وشاهدة على طبيعة العلاقة بين مجموعة أطراف سياسية فاعلة على مر العصور.

تعكس الاستجوابات التى مرت على «النواب» منذ تأسيسه تاريخًا طويلًا من العمل البرلمانى والمواجهات بين سلطات الدولة «التنفيذية والتشريعية» فى مختلف الفترات التاريخية المتعاقبة، بداية من العصر الملكي، مرورًا بالرؤساء ناصر والسادات ومبارك وحتى اليوم، والتى تطورت فى أحيان كثيرة ووصلت إلى «خناقات شهيرة» بالأيدى والألفاظ.

لعل أول استجواب فى تاريخ مصر، يرجع إلى يوم ٢٩ إبريل ١٩٢٤، وقدمه «سعادة اللواء» موسى فؤاد باشا، لسؤال «حضرة صاحب الدولة» وزير المالية عن أمور تتعلق بإنفاق الحكومة المصرية فى السودان، وتمت مناقشته فى الجلسة الـ١٦ لمجلس الشيوخ، والتى انعقدت علنًا يوم الاثنين ١٢ مايو ١٩٢٤.

كان من بين نقاط الاستجواب علامات استفهام حول «مقدار المبالغ التى دفعتها الخزانة المصرية لسد عجز ميزانية نظيرتها السودانية التى تشكلت فى ١٨٩١، وكيفية تنازل الحكومة المصرية للسودان عن السكك الحديدية التى أنشأها الجيش المصرى هناك، حال استرداد السودان لها، وكذلك مصلحة الوابورات النيلية بمحتوياتها من ورش وابورات وصنادل ومراكب شراعية، وما إذا كان قُدِّر لمحتويات هاتين المصلحتين ثمنٌ عند التنازل؟».

ضم الاستجواب تساؤلات حول «مقدار المبالغ المنفقة من الخزانة المصرية على إنشاء ميناء (بورت سودان) ومبانيها، ومقدار دَيْن الحكومة المصرية على نظيرتها السودانية، وهل هناك فائدة سنوية لهذا الدَّين، وما إذا كان للحكومة المصرية حق الرقابة على مالية حكومة السودان، ومقدار المبالغ التى أُنفقت على عمارة مدينة الخرطوم بعد إعادة فتحها وتجديد مبانٍ كثيرة فيها، والتى أجرتها حكومة السودان فيما بعد لساكنيها وتستولى على إيرادها لخزانتها؟ والسبب فى وضع يد الحكومة السودانية عليها؟ وهل تنازلت لها الحكومة؟»

وكان مما ردّ به الوزير على الاستجواب «إن المبالغ التى دفعتها الخزانة المصرية لسد عجز ميزانية حكومة السودان مبينة سنويًّا فى حساب الحكومة المصرية الختامي، فى جدول خاص. وتم صرف الإعانة بدءًا من سنة ١٨٩٩ إلى ١٩١٢، وبلغ المجموع المنصرف حوالى ٥ ملايين و٣٥٣ ألفًا و٢١٥ جنيهًا مصريًا، إلى أن توقفت الإعانة».

نفى الوزير، فى معرض رده على السؤال الثاني، أن تكون الحكومة تنازلت عن السكك الحديدية أو الورش والصنادل والوابورات النيلية، وقال إنه «لا يوجد أمر عال ولا قرار وزارى يقضى بذلك، وما دفعته الخزانة فى هذه المرافق دَيْنٌ على السودان»، كما فصّل «حضرة صاحب الدولة» بنود إنفاق مصر الخاصة بميناء بورسودان، وأحال الرد على حساب التجريدات إلى وزارة الحربية.

ومن بين أشهر الاستجوابات الموجهة من البرلمان للحكومة، ما حدث فى العام ١٩٢٧، عندما طلب المجلس من وزير الداخلية عدلى يكن، تفسيرًا واضحًا بشأن استحداث منصب «نائب البطريرك فى الكنيسة» واختياره للنائب، ليمثل يكن أمام البرلمان موضحًا موقفه وشارحًا: «ساءت حالة الطائفة القبطية، بعد أن بدد رجال

الأكليروس وحاشية البطريرك أموال أوقاف الطائفة، وتصرفوا فيها وفقًا لأهوائهم؛ ولذا تمت إقامة وظيفة نائب بطريركي خصوصًا بعد أن حالت شيخوخة غبطة البطريرك ومرضه الشديد، دون القيام بعمله».

«كَثُرَ الكلام في الأندية وفي الصحف حول حفلة تتويج جلالة مولانا الملك المعظّم. وإقامة حفلة دينية وحفلة شعبية. فهل يوجد مانع من إقامة هذه الحفلات؟».. كان هذا نص الاستجواب الذي تقدم به «حضرة النائب المحترم» مدني حسن حزين إلى «حضرة المقام الرفيع» رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ يوليو ١٩٣٧، حول تتويج فاروق، ملك مصر والسودان.

وأتبع ذلك الاستجواب بثانٍ من «حضرة النائب المحترم» عبدالرازق وهبة القاضي، تناول فيه «اللغط الدائر في الصحف حول إقامة الحفلة الدينية لتتويج فاروق ملكًا، وما تردّد حول رفض الوزارة بالإجماع»، متسائلًا عن أسباب الرفض «إذا كان الدستور ينص على أن الإسلام هو دين الدولة، وأن مصر متصدرة لزعامة الأمم الإسلامية في الشرق، وبإقرار من هذه الأمم نفسها».

وشهدت مناقشة الاستجواب أحاديث عن «سكوت الوزارة عن أمر عدم تمثيل السودان في الحفل، وكأنها جزء منفصل عن مصر» وتساؤلات عن «كيفية عدم حضور سودانيين للحفل وهم من رعايا الملك».

وكان مفاد رد «صاحب المقام الرفيع» احترام الحكومة لنصوص الدستور وحرصها على دين الدولة، وهو ما لا ينفي أن أمر تنصيب الملك «مجال وطني يجب أن يتبارَى فيه سائر المصريين، مسلمين وغير مسلمين».

وقال «صاحب المقام الرفيع»، فيما يتعلق باشتراك السودان فى الاحتفال بجلالة الملك فاروق، إن حكومتها قررت جعل يوم ٢٩ يوليو عطلة عامة، وسيجرى استقبال رسمى فى كل مديرياتها، وتُوزع الهبات على الفقراء، وتخفيض أجور السكك الحديدية إلى منطقة «الشلال»، وإرسال برقية تهنئة من حاكمهم للملك، وحضور بعثة سودانية لمصر كتلك التى ذهبت إلى لندن فى حفل تتويج الملك جورج السادس.

وشهد عصر الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، طرح مجلس الأمة أربعة استجوابات برلمانية فقط، الأول موجه من النائب على الشيشينى بشأن أحد مصانع الألبان، والثانى موجه من العضو ذاته إلى وزير التموين عن سياسة الوزارة فى تصنيع علف الماشية، واستجواب حول الإهمال الذى لحق بمستشفى الصدر بالجيزة فى عام ١٩٥٧، واستجواب خاص بوزير الدولة للإصلاح الزراعى تم سحبه، وهو ما اعتبره بعض النواب غامضًا.

ولنتوقف عند الاستجواب ذى الأبعاد الصحية.

فقد بلغ مستشفى الصدر بالجيزة فى ذلك الوقت- وفى أعين النواب- من السوء مبلغه، قرر معها السيد العضو محمد أبوالفضل الجيزاوى توجيه استجواب لـ«السيد وزير الصحة العمومية» الدكتور نورالدين طرّاف، يوم الاثنين الموافق ٢٥ نوفمبر ١٩٥٧.

طُرح هذا الاستجواب- بعد تأجيل- للمناقشة فى جلسة الاثنين الموافق ٩ ديسمبر ١٩٥٧، ونصّه «الحالة السيئة التى عليها مستشفى الأمراض الصدرية بالجيزة، وعدم استكماله لحاجته من أطباء وممرضات وأدوات طبية، وأسباب استمرار طفح المجارى بشكل برك ومستنقعات يتوالد فيها الذباب والباعوض».

وكان من رد الوزير أن المصحّة تتحمل مرضى أكثر من طاقتها الاستيعابية بسبب تحويل عدد من مرضى مصحة ألماظة لها بعد الدمار الذى لحق بأجزاء من تلك الثانية بسبب غارة فى ٢ نوفمبر ١٩٥٦، وأن «الصحة» طالبت وزارة الشؤون البلدية والقروية باستكمال مبانيها وأنه «ما كادت المبانى الرئيسية لها تُستكمل حتى تم تشغيلها»، وإن ينقصها «التشطيبات» حتى وقت الاستجواب.

عهد الرئيس أنور السادات، شهد أبرز المواجهات بين البرلمان ورئيس الجمهورية عندما رفض ١٣ نائبًا اتفاقية كامب ديفيد كان على رأسهم النائب كمال أحمد، وأبو العز الحريري، والمستشار ممتاز نصار، ولم يحتمل السادات وجود ١٣ معارضًا داخل مجلس الشعب لاتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع إسرائيل، وأمر بحل المجلس عام ١٩٧٩.

قبل ذلك، دارت معركة استجواب فى عام ١٩٧٢ حول «سوء توزيع السلع التموينية»، فيما مثّل بوادر أزمة تعلقت بالغذاء، بدت فى صورتها الأضخم بعد أعوام خمسة فقط من ذلك التاريخ باندلاع «انتفاضة الخبز» فى عهد ذلك الرئيس نفسه- السادات- الذى منحها اسمًا آخر هو «ثورة الحرامية».

فى ٢٣ ديسمبر ١٩٧٢، تقدم النائب مصطفى كامل مراد باستجواب لوزير التموين والتجارة الداخلية، من شقين: أولهما يتعلق بـ«مخالفته الدستور فى تعيينات بالهيكل الوظيفى للشركات التابعة للوزارة»، أما الشق الأبرز فهو «سوء توزيع السلع التموينية الأساسية، ما ترتب عليه اختفاء بعضها وعدم تمكّن الجماهير من الحصول عليها، وإقدام بعض الانتهازيين على الاتّجار بها فى السوق السوداء بأسعار مرتفعة».

وتناول الاستجواب فى نقاط مفصلّة للغاية أبعاد الأزمة وأسعار

السلع، فيما أجاب الوزير بالإشارة إلى إجراءات لحل الأزمة، منها «إعداد خطة سلعية تحدد احتياجات البلاد فى كل السلع التموينية، والاتفاق مع المؤسسة العامة للغزل والنسيج لوضع خطة لإنتاج وتسليم الأقمشة الشعبية بما يكفل توافرها، بجانب خطط لتوفير سلع تتوافق مع احتياجات المستهلكين، وخطط تتعلق بتحقيق الكفاية فى المواسم المختلفة كشهر رمضان والمدارس وفصل الشتاء».

بعد مرور أعوام كثيرة من وقت استجواب «السلع الغذائية»، وقليلة من وقت حمل فيه حسنى مبارك لقب رئيس، غيّب الموت، إهمالًا وفسادًا، ٤٧٦ مواطنًا مصريًا، إثر غرق العبّارة «سالم إكسبريس» فى منتصف ديسمبر ١٩٩١، ما جلب على المهندس سليمان متولي، وزير النقل فى ذلك الحين، استجوابات نيابية من أعضاء، بينهم محمد البدرشيني، وإبراهيم شكري، وفاروق السيد متولي، حول «ملابسات الحادث، ودور التفتيش البحرى وموقف المفقودين» وغيرها من تساؤلات طُرِحت على الوزير فى جلسة ٢٢ إبريل ١٩٩٢.

استهلك هذا الاستجواب فى مناقشته وقتًا طويلًا جدًّا، وفقًا لما تنم عنه الصفحات المسجلة فى مضبطة المجلس، وشهد حالة أخذ وردّ ومشادات بين الأعضاء على اختلاف فرقهم الحزبية، بين التابع للنظام والمعارض، لينتهى الأمر بغلق باب المناقشة بناءً على طلب ٤ أعضاء، فيما كان من رد الوزير عبارات وشرح حول «تجهيزات الميناء، وتحركات الحكومة فور وقوع الحادث، وصرف التعويضات»[٢٩٧].

ومن أهم الاستجوابات البرلمانية فى عهد الرئيس حسنى مبارك، ذلك الذى تقدم به النائب أحمد طه أحمد فى العام ١٩٨٦ إلى د.على لطفي، رئيس مجلس الوزراء آنذاك، بشأن أحداث الأمن المركزي،

٢٩٧ صفاء سرور، أشهر ٥ استجوابات برلمانية مصرية خلال ٥ عهود: هل يجوز إقامة حفلة دينية لتتويج مولانا المُعظَّم؟، موقع «المصرى لايت» الإلكتروني، ١٥ يناير ٢٠١٦.

وانعكاسها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، حيث أقيل اللواء أحمد رشدى وزير الداخلية عقب تلك الأحداث.

ومن بين أبرز المعارك البرلمانية واحدة وقعت فى عهد الملك فؤاد، حين خاض النائب والأديب والكاتب الصحفى عباس محمود العقاد، الذى كان وفديًا آنذاك، معركة طال فيها الملك فؤاد، حين قال فى عام ١٩٣٠ تحت قبة البرلمان عبارته الشهيرة «إن المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى سبيل صيانة الدستور وحمايته».. ردًا على تجاهل الملك للمجلس، وتعمده تعطيل مشروعات القوانين التى كانت تُقدم إليه من قبل الوزارة ليصدق عليها، تعطيلًا للوزارة الوفدية الجديدة برئاسة النحاس»، واعتبرت عبارة العقاد عيبًا فى الذات الملكية، إلا أن الملك لم يستطع معاقبته فى ذلك الوقت، حيث إنها قيلت تحت قبة البرلمان من نائب يتمتع بالحصانة البرلمانية، وعوقب العقاد لاحقًا وقُدِّم للمحاكمة، وحكم عليه بـ٩ أشهر سجنًا، بسبب مقالات كتبها فى «المؤيد» هاجم فيها الحكومة، ونظام الحُكم والرجعية.

وبعدها كانت واحدة من أشهر المعارك البرلمانية بين اثنين من رفقاء الدرب الوطنى وصاحبى أشهر صداقة إنسانية ووفدية تحت لواء «حزب الوفد»، الذى شهد صعودهما السياسي، حتى أصبح النحاس رئيسًا ومكرم عبيد سكرتيرًا عامًا للحزب، إلى جانب تشاركهما فى الوزارة الوفدية برئاسة النحاس، فكانت المعركة التى دارت بين النحاس ومكرم عبيد، وهى معركة لم يكن يتوقعها أحد بين صديقى عمر وكفاح، حيث تحولت أشهر صداقة إلى أشهر خصومة، ونقف على تفاصيل هذا الخلاف فى كتاب محمد التابعى «أسرار الساسة والسياسة»، وكان من أشهر معالم هذا الخلاف إصدار مكرم عبيد «الكتاب الأسود» عن انحرافات وزارة النحاس، ورد عليه النحاس بـ«الكتاب الأبيض».

وكان الكتاب الأسود قد تعرض لكل كبيرة وصغيرة من وقائع تثبت فساد النحاس واستغلاله لمنصبه، حيث تضمن الصفقات التى عقدت سواء باسمه هو شخصيًا أو باسم زوجته زينب الوكيل، وكذلك الوساطة والصفقات والإكراميات والدرجات التى كانت تمنح لأقربائه وذويهم، فضلًا عن الاعتداءات التى ارتكبها ضد الدستور والحريات والديمقراطية لصالح الحكم العسكري.

وأصاب هذا الكتاب الوفد بشرخ كبير، دفعه لارتكاب العديد من الأخطاء السياسية، حيث عمدت الحكومة الوفدية إلى مناقشة الكتاب تحت قبة البرلمان على الرغم من القيام بسحبه من الأسواق ومنع نشره، حتى إنه نشر ووزع سرًا، والمناقشات التى دارت حوله من جانب أعضاء البرلمان رغم عدم وجود نص الكتاب بين أيديهم، أو حتى إعطائهم الفرصة للاطلاع عليه بسبب هذا المنع، لذلك اعتمدت أسئلة الشيوخ على رد الحكومة على الكتاب، الذى لم يأت إلا على بعض مما جاء فيه، وليس ردًا على جملة ما ورد، وانتهت تلك الجلسات بفصل عبيد من البرلمان باعتباره أسوأ مثال لنائب على مدى الحياة النيابية منذ ١٩٢٤.

أشهر المشاجرات التى شهدها مجلس الشعب المصري، هى تلك التى وقعت فى ٢٠ فبراير ١٩٨٩ فى أثناء استجواب وزير الداخلية آنذاك زكى بدر بشأن الانتهاكات التى يتعرض لها المعتقلون فى السجون، وأذاع تسجيلات سرية لأعضاء البرلمان تحمل مكالمات خادشة ومهينة، ليعترض النواب بشدة وعلى رأسهم النائب الوفدى طلعت رسلان، الذى حاول وقف الجلسة ليصفعه وزير الداخلية على وجهه وأمطر الجميع بوابل من الشتائم والسباب.

فى العام ٢٠٠٥ قدم الرئيس الأسبق، والنائب البرلمانى حينها محمد

مرسي، استجوابًا لوزير الإسكان، محمد إبراهيم سليمان، وهاجمه بشدة، الأمر الذى أغضب النائب كمال الشاذلي، وأخذ موقف المدافع عن سليمان، وكان السبب أن مرسى طالب بمحاكمة المسؤول إذا أخطأ، وتطور الأمر ووصل إلى مشادات حادة.

obeikan.com